

# مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

قوة الطلب تدعم المزيد من التوسع في النشاط التجاري

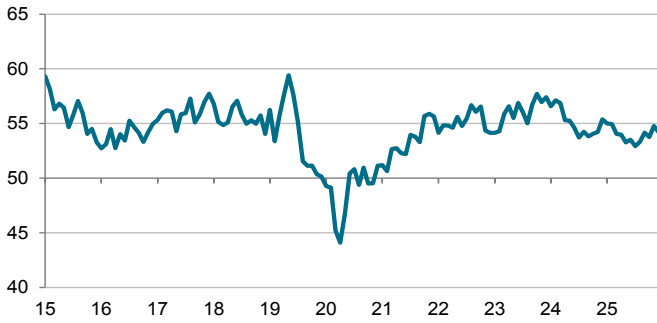
ديسمبر 2025

نمو الإنتاج يسجل واحدًا من أسرع معدلاته خلال عام 2025

الشركات تشير إلى انخفاض مستويات المخزون رغم زيادة المشتريات

ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة في 15 شهرًا

مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global  
المؤشر، معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري



جُمعت البيانات خلال الفترة من 4 إلى 17 ديسمبر 2025.  
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global © S&P Global 2026.

## تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"اختتم القطاع غير المنتج للنفط في دولة الإمارات عام 2025 بانتعاش قوي، في ختام عام اتسم بنمو قوي في أوضاع الأعمال، وإن كان بوتيرة أقل حدة نسبيًا. وبلغ متوسط مؤشر مدراء المشتريات (PMI) نحو 54.0 نقطة خلال العام، وهو مستوى قريب من متوسطه طويل الأجل، إلا أنه ظل يشير إلى أضعف أداء سنوي منذ عام 2021.

"من الإيجابيات أن الشركات أنهت العام بتحقيق اثنين من أفضل أشهر نمو النشاط، إذ أظهرت بيانات الدراسة أن وتيرة نمو المبيعات تسارعت بشكل ملحوظ مقارنةً بأدنى مستوياتها المسجلة في شهر أغسطس. وقد استمّدت الشركات قدرًا من التفاؤل من مؤشرات على ارتفاع إنفاق المستهلكين، وتنامي النشاط السياحي، وزيادة اعتماد التكنولوجيا، إلى جانب السياسات الحكومية الداعمة.

"غير أن شهر ديسمبر اتسم أيضًا بتسارع ضغوط التكاليف، وتبني استراتيجيات أكثر تحفظًا في إدارة المخزون، ما يشير إلى أن العديد من الشركات بدأت تشعر بضغوط على ميزانياتها العمومية. بالإضافة إلى ذلك، سلّطت التقارير التي تتحدث عن اشتداد المنافسة والتحديات في إنجاز الأعمال الجديدة الضوء على الرياح المعاكسة المستمرة التي تواجه القطاع غير المنتج للنفط مع دخوله عام 2026."

أشارت بيانات مؤشر مدراء المشتريات في الإمارات العربية المتحدة إلى توسّع قوي في مستويات النشاط على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر ديسمبر. ولم يكن معدل النمو بعيدًا عن المستوى المرتفع الذي شهدناه في شهر نوفمبر، حيث سلّطت الشركات الضوء على تلقي طلبات جديدة من العملاء، وتحسّن ظروف السوق، والسياسات المحلية الداعمة.

ومع ذلك، فقد تأثرت ثقة الشركات بزيادة ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج، حيث أشارت أحدث البيانات إلى أكبر ارتفاع في نفقات الأعمال منذ أكثر من عام. ومع تضيق هامش الربح، تبنت الشركات موقفًا أكثر حذرًا بشأن التوظيف واستمرت في تقليل مخزونها من مستلزمات الإنتاج لإدارة التكاليف بشكل فعال.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) في الإمارات التابع لـ S&P Global - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - إلى 54.2 نقطة في شهر ديسمبر، منخفضًا من أعلى مستوى له في تسعة أشهر وهو 54.8 نقطة في شهر نوفمبر. وكان المؤشر متوافقًا بشكل وثيق مع متوسطه طويل الأجل (54.3 نقطة)، ما يشير إلى تحسن قوي في أحوال القطاع.

واصلت الشركات غير المنتجة للنفط الإبلاغ عن زيادة ملحوظة في مستوى النشاط مع نهاية عام 2025. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة التوسع منذ شهر نوفمبر، إلا أنها كانت ضمن الأسرع على مدار العام، حيث أفاد أكثر من ربع الشركات التي شملتها الدراسة (27%) عن زيادات شهرية في الإنتاج. في المقابل، لاحظ أقل من 7% من الشركات المشاركة انخفاضًا في الإنتاج.

أرجعت الشركات عادةً نمو النشاط إلى ارتفاع مستوى الطلبات الجديدة، والذي ارتبط بدوره بتحسّن أوضاع السوق، والسياسات الحكومية المواتية، وزيادة أعداد العملاء، إلى جانب تنامي الطلب من الأسواق الدولية. ومع ذلك، أفادت بعض الشركات بتسجيل أرقام مبيعات ضعيفة، مشيرة إلى احتدام المنافسة واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي كتحديات رئيسية.

كما أفادت الشركات بتزايد ضغوط التكاليف في شهر ديسمبر، حيث أشارت بيانات الدراسة إلى أسرع ارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج الإجمالية منذ 15 شهرًا. وأشارت الشركات إلى زيادة أعلى من المتوسط في نفقات الرواتب، فضلًا عن ارتفاع تكاليف النقل والصيانة. وبدورها، رفعت الشركات أسعار مبيعاتها للشهر السادس على التوالي، رغم أن الزيادة كانت طفيفة.

أثّرت تحديات التكلفة أيضًا على إدارة المخزون، حيث أشارت الشركات إلى انخفاض ملحوظ في مستويات المخزون. وفي الواقع، انخفضت مستويات المخزون بمعدل هو ثاني أعلى معدل في تاريخ السلسلة، ولم يتجاوز سوى معدل شهر مايو 2025. وجاء ذلك على الرغم من الارتفاع القوي في نشاط الشراء، إذ أبدى العديد من الشركات المشاركة في الدراسة ترددهم في زيادة المخزون أكثر، مع استخدام المواد التي جرى تسلمها حديثًا لتلبية الطلبات القائمة.

PMI®

by S&P Global

## مؤشر مدراء المشتريات في دبي

اقتصاد دبي غير المنتج للنفط يختتم العام بتحسين قوي

شهدت الشركات غير المنتجة للنفط في دبي تحسناً قوياً آخر في ظروف التشغيل في الشهر الأخير من عام 2025. وشهد مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي انخفاضاً حيث سجل 54.3 نقطة في شهر ديسمبر، مما يشير إلى انتعاش كان أقل حدة بقليل من أعلى مستوى تم تسجيله مؤخراً في فترتي الدراسة السابقتين (سجل مؤشر مدراء المشتريات 54.5 نقطة في شهري أكتوبر ونوفمبر).

ارتفعت مستويات الإنتاج على مستوى القطاع بأسرع وتيرة منذ شهر مارس 2024. وجاءت عمليات التوسع مرتبطة بزيادة ملحوظة في حجم الأعمال الجديدة، رغم أن معدل نمو المبيعات فقد بعض الزخم مقارنة بالشهر السابق.

وقد أظهرت الشركات أنها قادرة على توسيع نشاطها على الرغم من الزيادة الطفيفة فقط في أعداد الموظفين واستمرار انخفاض مخزون مستلزمات الإنتاج. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أشارت بيانات الدراسة إلى أكبر انخفاض في المخزون منذ شهر أبريل 2020.

بلغت ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى مستوى لها في عام واحد في شهر ديسمبر. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المنتجات والخدمات بوتيرة أسرع، رغم أن هامش الربح الإجمالي كان متواضعاً.

## معلومات الاتصال

ديفيد أوين خبير اقتصادي أول	كريتي كورانا الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com	S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من سكاتر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: [press.mi@spglobal.com](mailto:press.mi@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 1000 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطية. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## إخلاء مسؤولية

تُؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو النتيجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.